

استقلالية البنك المركزي وتأثيرها بالمالية العامة

م. حياة جمعة محمد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

أ.د. جعفر باقر علوش / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المخلص

أوضحت الدراسة أن المالية العامة لها تأثير على عمل البنك المركزي أستقلاليته وذلك من خلال جملة من المتغيرات النقدية كالتضخم إذ تؤثر المالية العامة من خلال النفقات والايرادات على التضخم فمثلا عندما تكون النفقات الاستهلاكية أكبر من النفقات الاستثمارية ففي هذه الحالة سوف تؤدي المالية العامة من خلال أحد ادواتها على رفع معدلات التضخم وكذلك في مزاد العملة إذ يلاحظ في الدول الربعية تكون الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من موازنة الدولة العامة وتسيطر عليها وزارة المالية (الحكومة) أي تسيطر على العملة الاجنبية (الدولار) وتبيع للبنك المركزي العملة المحلية وتكون نسبة مبيعات ومشتريات العملة مضطربة لانها تتاثر بأيرادات النفط وهي بدورها عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية.

Abstract

The study showed that the public finances have an impact on the work of the Central Bank and its independence through a number of monetary variables such as inflation, which affect the public finances through expenditure and revenue on inflation, for example when the consumption expenditure is greater than investment expenditure in this case will lead public finances through one of its tools To raise inflation rates .As well as in the auction of currency is noted in the rent countries are oil revenues constitute a large proportion of the state budget and controlled by the Ministry of Finance (the government) which controls the foreign currency (dollar) and sells to the Central Bank of the local currency and the proportion of sales and purchases of currency steady because it is affected by oil revenues In turn vulnerable to fluctuations in global oil prices

المقدمة

أدت أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣) إلى إبراز دور وأهمية السياسة المالية وتعاضم تأثيرها في النشاط الاقتصادي، مما أعطى المبررات للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، إذ أن الأفكار الكلاسيكية أثبتت فشلها في ذلك الوقت في معالجة أزمة الكساد العالمي التي طالبت النظام الرأسمالي في ذلك الوقت، مما حدا بالاقتصاديين إلى البحث عن الحلول حتى وإن كانت تتناقض مع ثوابت النظرية الكلاسيكية، لذلك كان الحل المنقذ للفكر الكلاسيكي هو الحلول التي جاء بها الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز. وبسبب تلك الطروحات التدخلية ازدادت هيمنة السياسة المالية سنة بعد أخرى على الحياة الاقتصادية بشكل عام وعلى السياسة النقدية بشكل خاص، هذه الهيمنة الواسعة من قبل الحكومة متمثلة بسياساتها المالية بدأت تظهر كمعوق أساسي أمام رفع معدلات النمو ومكافحة التضخم والبطالة أو ما يعرف (بالتضخم الركودي)، إذ ازدادت معدلات البطالة وما يرافقها من زيادات أكبر في معدلات التضخم، بسبب التوسع في المعروض النقدي والتمويل المستمر لعجز الموازنة العامة .

مشكلة البحث :

يُعد مفهوم الهيمنة المالية مفهوماً معاكساً لمفهوم أستقلالية البنك المركزي بمعنى أن العلاقة عكسية بينهما كلما كانت هناك درجة عالية لاستقلالية البنك المركزي كلما دل ذلك على أن درجة الهيمنة المالية منخفضة

،والعكس صحيح .ونتيجة لازدياد تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ازدادت هيمنة السياسة المالية ، هذه الهيمنة الواسعة للحكومة المتمثلة بسياساتها المالية بدأت تظهر كعائق اساس أمام رفع معدلات النمو ومكافحة التضخم والبطالة اذ ازدادت معدلات البطالة رافقها هذا ارتفاع بنسبة اكبر في معدلات التضخم ، بسبب التوسع في المعروض النقدي الى جانب ارتفاع كبير في الدين العام بسبب التمويل المستمر لسد عجز الموازنة.

فرضية البحث :

أستند البحث إلى فرضيتين رئيسيتين هما

الفرضية الأولى: أن الهيمنة المالية خلال سنوات البحث أدت الى أضعاف قدرة البنك المركزي على استخدام أدواته بكفاءة وتخفيض فرص تحقيق الاهداف النقدية .

الفرضية الثانية : -تأثير الهيمنة المالية على مسارات النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

أهداف البحث :-

تهدف الدراسة إلى : توضيح وتحليل مفهوم الهيمنة المالية وأثرها على أستقلالية البنك المركزي والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث :

يبرز دور وأهمية الدراسة من خلال توضيح الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها الهيمنة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي يمكن أن يؤدي إلى تشوهات في الادخار والاستثمار، وانخفاض في معدلات نمو الناتج القومي وزيادة الفقر والبطالة، وكذلك الحد من كفاءة أدوات السياسة النقدية في معالجة هذه المشاكل.

هيكلية البحث:

لغرض التوصل الى نتائج رصينة تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين:

تناول المحور الاطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي في حين استعرض المحور الثاني أثر المالية العامة على بعض المتغيرات النقدية

المحور الاول/ الاطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي

أولاً: مفهوم الاستقلالية The Concept Of Independence

نادى كثير من الاقتصاديين بضرورة استقلال البنك المركزي من الحكومة نظرا لما ادى اليه خضوعه التام للسلطات الحكومية من افراطها في الاقتراض منه وما ترتب على ذلك تدهور عملات كثير من الدول خصوصا في المدة التي انقضت بين الحربين العالميتين ،كما ان البنك المركزي على الرغم من احتكاره لإصدار العملة ومساهمة الدولة في تبادل المعونة والمشورة ، إلا أنه لا يجب أن يكون مصلحة حكومية بل يجب أن يظل بيئة مستقلة عن الحكومة و لايمنع استقلاله هذا ان يتعاون مع وزارة المالية ولكنه لا يعد فرع من فروع الاداة الحكومية ، من اجل ذلك يجب أن لا يعرقل أو يعترض نشاطه تدخل حكومي مسيطر^(١)

فيقصد باستقلالية البنك المركزي (Central Bank independence) أن تكون إدارة السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية، كما لا يتم تسخير إدارة السياسة النقدية في تمويل عجز الموازن^(٢). بشكل عام، يقصد باستقلالية البنك المركزي Central Bank Independence ، انفصاله عن الحكومة، وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء. فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي (السلطة التنفيذية)^(٣). كما تعني الاستقلالية أن يكون البنك المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في البنوك المركزية بالاستقلالية، خصوصا فيما يتعلق بتعيينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء المدة المحددة لهم في القانون، وأن يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي أيضاً^(٤). لقد ركزت معظم الدراسات والمناقشات على بعدين أساسيين لاستقلالية البنك المركزي تضمن البعد الاول الخصائص المؤسسية التي تعزل البنك المركزي عن التأثير السياسي في تحديد اهداف السياسة النقدية، في حين ركز البعد الثاني على ابراز تلك الجوانب التي تمنح البنك المركزي الحرية في تنفيذ سياسته النقدية سعيا لتحقيق اهدافه المنشودة^(٥).

ثانياً: أنواع وشروط وخصائص استقلالية البنك المركزي.

أولاً: أنواع استقلالية البنوك المركزية.

١ - الاستقلالية في تحديد الأهداف^(٦).

ويمثل استقلال الأهداف Goal Independence، وفقاً لـ DeBelle & Fischer، حرية البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية Final Objectives، إذ ستكون البنوك المركزية أكثر استقلالاً إذا كان هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأسمى لها، وبذلك فإن تعريف استقلال الأهداف يستبعد الضغوط السياسية التي يمكن ان ترتبط بتنفيذ السياسة النقدية.

٢ - الاستقلالية في تحديد الأدوات^(٧).

فيعني حرية البنك المركزي في اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف النهائية، فلا يكون البنك المركزي مستقلاً إذا كان ملتزماً بقاعدة نقدية محددة أو ملزماً بتمويل عجز الموازنة الحكومية ومن اجل تحقيق الهدف الرئيس للبنوك المركزية و هو المحافظة على استقرار الأسعار والعملية ، يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له استقلالية، أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية.

وبالطبع فإن الاستقلالية التي تسعى إليها البنوك المركزية حالياً ترتكز أساساً على إعطائها حرية التصرف الكاملة، في وضع وتنفيذ السياسة النقدية و اختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الهدف الرئيس قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، و يجدر بنا التنويه إلى أن استقرار الأسعار ينقسم إلى استقرار داخلي (المستوى العام للأسعار) واستقرار خارجي (سعر الصرف) مع وجود علاقة تأثير قوية و متبادلة بينهما، فارتباط استقلالية السلطة النقدية بهدف الاستقرار

الداخلي و الخارجي للأسعار إنما ينبع من التعارض الذي يحدث بين السياسة المالية و السياسة النقدية من جهة نتيجة لميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلًا تضحيمًا، و التعارض الذي ينشأ بين سياسة سعر الصرف و السياسة النقدية من جهة أخرى نتيجة لقيام الحكومة بتحديد أهداف لسعر الصرف (يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف) تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار. فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلاً لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي و إنما أيضاً لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية أذ يصبح قادراً على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة و التي قد يترتب عنها نتائج تضخمي (١)

ثانياً: شروط استقلالية البنوك المركزية.

في ضوء المفاهيم المتعددة لاستقلالية البنوك المركزية. إلا أن هناك ثلاثة شروط مسبقة لاستقلالية البنوك المركزي (٢). الشرط الأول: يجب أن يكون هناك إطار قانوني وتنفيذي يحدد بشكل واضح تسير عليه السياسة النقدية، ففي ظل الإطار القانوني ينبغي تحديد استقلالية البنوك المركزية لتجنب أي تعارض مع الحكومة يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية. ويجب على البنك المركزي أن يشير إلى ما يريد تحقيقه من أهداف من خلال أدواته المستخدمة.

الشرط الثاني: الشفافية ويقصد بها إن تقوم البنوك المركزية بفتح المجال للحكومة والجمهور الاطلاع على برامج السياسة النقدية بصورة مستمرة ، بصورة تنظيم نشاطات بين البنك المركزي والحكومة وأيضاً مساءلة البرلمان لشرح الأهداف المعلنة للسياسة النقدية والأدوات التي يستعملها البنك المركزي ليكون الجمهور على اطلاع دائم حول التغييرات والتطورات التي تحدث في السياسة النقدية.

الشرط الثالث: إنشاء إطار مؤسسي فعال. أي تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية من دون تدخل الحكومة.

وتكمن فعالية البنوك المركزية في أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواح (٣).

أ- الاستقلال الإشرافي: ويقصد به القوانين أو الإجراءات التي يتم وضعها لكي تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصياً عما يقومون به من إجراءات، وهذا ما قد يصيب عملية الأشراف بالشلل كما أن قيام البنك المركزي بدفع أجور مناسبة يودي إلى جذب الموظفين الأكثر كفاءة ويحبط من عمليات الرشوة، وهذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع القواعد الملزمة.

ب- الاستقلال السياسي أو استقلال الشخصية (**Personnel Independence or Political**)

(Independence): ويقصد به أن نفوذ الحكومة في إجراءات التعيين و الإقالة في البنك المركزي قد تكون جزئية أو مستبعدة تماماً وتحديد الهيكل التنظيمي وكذلك تحديد الأدوار لأعضاء مجلس الإدارة والشفافية في اتخاذ القرارات.

ت- الاستقلال المالي (FI) FINANCIAL INDEPENDENCE: والمقصود به مدى قدرة البنك المركزي من منع الحكومة للحصول على القروض المباشرة وغير المباشرة من البنك المركزي.

ث- الاستقلال الوظيفي FUNCTIONAL INDEPENDENCE: استقلالية البنك المركزي ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الهدف المحدد وينبغي إن يحدد الهدف بوضوح وأن يعلو هذا الهدف على الأهداف الأخرى. فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية مما يمنح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالبنك المركزي المستقل يقوم بنشر البيانات والإحصاءات المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تنفيذها.

ثالثاً: خصائص الاستقلالية

من خصائص الاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية عدم إتياعها لسلطة إدارية حكومية تتلقى منها الأوامر والتعليمات ، وعدم قابلية المحافظ ونوابه للعزل، وأن تكون للبنك المركزي ميزانية مستقلة ، وأن تتوفر لها جميع السبل والإمكانات لانتهاج السياسة النقدية التي تحقق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة^(٤). أن الدراسات الكثيرة والمستفيضة لفلسفة الاستقلالية خرجت بخصائص عديدة ومن هذه الدراسات هي دراسة (Hawells and Bain) التي أوضحت مجموعة من الخصائص التي تعد ضرورية لوصف الاستقلالية وقد استعملت اغلب معايير أو مقاييس الاستقلالية بالاستناد إلى الخصائص الآتي^(١).

- أ- الضمانات التشريعية للاستقلالية وعدم وجود العقبات والعراقيل.
- ب- التحديد القانوني لأهداف البنك المركزي وطبيعة تلك الأهداف.
- ت- طرق التعيين للمحافظ ونوابه ومجلس الإدارة وإقالتهم.
- ث- طول المدة الوظيفية للمحافظ.
- ج- وجود أو عدم وجود ممثل للحكومة في مجلس الإدارة.
- ح- مدى التزام البنك المركزي بتعليمات الحكومة ومدى قدرة البنك للتصرف بأدواته.
- خ- حدود تمويل البنك المركزي للحكومة.
- د- قدرة الحكومة على تغيير أية خاصية من النقاط أعلاه من قبل الحكومة.

ثالثاً: مبررات ومحددات استقلالية البنك المركزي.

١- مبررات استقلالية البنوك المركزية.

أ. إن الشؤون المتعلقة بالنقد ينبغي إبعادها عن نفوذ السياسيين نظراً لأن أعضاء الحكومة والبرلمان يعطون الأولوية لإرضاء ناخبهم، فيعتمدون سياسات تتفق مع مصالحهم السياسية والانتخابية (منها إخضاع البنك لضغوط سياسية تتعلق بانتهاج سياسة نقدية توسعية قبيل الانتخابات) ولكنها تضر بقيمة النقود وترفع من معدل التضخم، لذا ينبغي إسناد أمر هذه الشؤون إلى بنك مركزي مستقل عن الحكومة^(٢).

ب. إن قدرة البنك المركزي على تحقيق، والإبقاء على، الاستقرار طويل الأجل للأسعار ، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية بأيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر الى المدى الطويل.

ت- إذا كان البنك المركزي مستقلا فإن السياسة التي يتبعها في هذه الحالة سوف تؤدي الى انخفاض التضخم واستقرار مستويات الأسعار. وقد استند هذا الفهم إلى العديد من الدراسات التي بحثت العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والتضخم، وانتهت الى وجود علاقة عكسية بينهما خاصة في البلدان المتقدمة، بمعنى انه كلما كانت درجة استقلالية البنك المركزي أعلى كلما كان معدل التضخم أقل، الأمر الذي يدعم وجهة النظر القائلة بأن توفير درجة أعلى من الاستقلالية للبنك المركزي يساعد على تخفيف عبء التضخم وزيادة مصداقية السياسة النقدي (٣).

د. الارتباط بين استقلالية البنوك المركزية وبين استقرار الأسعار بوصفه الهدف الرئيس للسياسة النقدية (٤).

ذ. تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام. وبشكل أدق تعني استقلالية البنك المركزي عن الحكومة في هذا السياق ان الأخيرة لا تستطيع إجبار البنك المركزي على تمويل العجز في الموازنة العامة (٥).

ح. إن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد تأثيرات الحكومة عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة (٦).

خ. نشاط بالبنك المركزي مسؤولية مراقبة وتوجيه النظام المالي في الدولة، وكذلك إيجاد التنسيق المطلوب بين مؤسساته المختلفة، مما يتطلب تمتع البنك المركزي بالاستقلالية (٧).

ز. إن الأمور المتعلقة بالنقود يجب إبعادها عن نفوذ السياسيين لان أعضاء الحكومة والبرلمان يعطون الأولوية لإرضاء ناخبهم ، فيتبعون سياسات تتفق مع مصالحهم السياسية والانتخابية . فغالبا ما تلجأ الحكومات إلى إرضاء الناخبين وذلك من خلال زيادة النفقات العامة كلما اقترب موعد الانتخابات دون النظر إلى أهداف السياسة النقدية مطلقا (٨).

ح. إن تزايد عولمة الأسواق المالية واقترانها بالأزمات المالية المتكررة، يستدعي استقلالية البنك المركزي في التصدي لهذه الأزمات من خلال استخدام الأدوات النقدية المناسبة (٩).

ثانياً: محددات استقلالية البنوك المركزية

أ- إن معظم البلدان المتقدمة يسودها نظام سياسي ديمقراطي مبني على الانتخابات والتي تتيح للمواطنين اختيار الأفضل من بين المرشحين وإذا كان أداءهم لا يلبي رغبة الجماهير فسوف يتم اختيار غيرهم في الانتخابات المقبلة ، لذا فمن الأجدر القادة المنتخبون هم صانعو السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية، فضلا عن كل المشاكل الاقتصادية تقع على عاتق الإدارة المنتخبة خلال مدة توليها للسلطة لذلك لا بد أن تكون لها السيطرة على السياسة النقدية بوصفها إحدى تلك السياسات

- ب- تعارض الاستقلالية مع بعض القضايا السياسية الخطيرة^(٢)
- ت- إنّ أنصار تبعية البنك المركزي للدولة يقولون أنّ السياسة النقدية تدار بشكل أفضل وأكثر فعالية إذا كانت مندمجة بالسياسة الاقتصادية للحكومة ، فمثلا السياسة الهادفة إلى الحفاظ على استقرار قيمة العملة قد تتعارض مع أهداف اقتصادية مهمة مثل تحقيق النمو وتأمين العمالة الكاملة وغيرها^(٣).
- ث- إنّ البنك المركزي غالبا ما يسيء استخدام ما يتمتع به من حرية واستقلال في بعض القرارات والإجراءات، كما توضح تجارب بعض الدول فقد فشل بنك الاحتياطي الأمريكي في دوره كملجأ أخير للإقراض أثناء مدة الكساد الكبير عام ١٩٢٩-١٩٣٣، كما اتبع سياسات توسعية مبالغ بها في فترة الستينات مما أشعل نيران التضخم^(٤)
- ج- إنّ البنوك المركزية لا تقوم بتحسين أدائها في الحد من ظاهرة التضخم في الأجل الطويل على الرغم من أنها تعلن ذلك، إذ أن ذلك قد يتعارض مع أهدافها الخاصة، فقد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية ، فموقف البنوك يتأثر بالمواقف السياسية ودرجة خضوعه لهذه المؤثرات ، وهذا يثير الشكوك حول مصداقية البنوك المركزية واستقلاليتهما في معالجة التضخم أو قد تميل سياستها للتضخم لتمثال سياسة الدولة^(٥).
- ح- قد تحظى بعض البنوك المركزية بدرجة استقلالية أقل من مثيلتها في البنوك المركزية الأخرى لكن أداءها يكون أفضل في تحقيق استقرار الأسعار، مثلا يعد البنك المركزي الياباني أقل استقلالا من البنك الفيدرالي الأمريكي ، وعلى الرغم من ذلك تمكن البنك المركزي الياباني من تحجيم معدلات التضخم عند مستويات أقل من المستويات في الاحتياطي الأمريكي كذلك البنك الفرنسي كان أقل استقلالا من البنك المركزي الألماني فقد استطاعت فرنسا من جعل التضخم أقل من ألمانيا^(٦).

رابعاً:- معايير ودوافع ومقاييس استقلالية البنك المركزي

أولاً: معايير استقلالية البنوك المركزية

هناك مجموعة من المعايير التي تتحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي وهي ما يأتي.

تواجه الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية صعوبة كبيرة خاصة في قياس درجة الاستقلالية، نظرا لأن هذه الأخيرة بطبيعتها لا يمكن قياسها كميًا بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل تشمل أحكاما قيمية ونسبية، مع ذلك اتفقت معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنك المركزي على مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها مدى هذه الاستقلالية ، ومن أبرز هذه المعايير^(٧) :-

أ- رسم السياسة النقدية.

تختلف الجهة المسؤولة عن وضع وتحديد السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، ذلك أن البنك المركزي المستقل لديه صلاحيات لوضع وتحديد السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه له القانون بحرية من دون ان يتلقى أي تعليمات أو توجيهات من الحكومة. في حين تكون السياسة النقدية في حالات أخرى من مسؤولية الحكومة، حيث تتولى الأخيرة تقريرها وتحديد أهدافها.

ب- أهداف البنك المركزي.

يتمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر حين يناط له وفقاً للقانون عدد محدد من الأهداف، ويؤشر إسناد عدد كبير من المهام الى البنك المركزي ضعفاً في الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية. وعلى العكس من ذلك فإن تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق، مع التركيز والتأكيد على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، يعد من أهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة.

ت- التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي.

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية تأثيراً كبيراً على طبيعة العلاقة بين البنوك والحكومات، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس بمثابة قناة رسمية للحكومة لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي. وفي كثير من الدول تقوم الحكومة بتعيين معظم، إن لم يكن كل، أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس. وقد يتمتع ممثلو الحكومة بكافة حقوق بقية الأعضاء بما في ذلك حق التصويت على قرارات البنك المركزي ما يمنحهم قدرة اكبر في التأثير على قرارات البنك وسياساته.

ث- حدود البنك المركزي في تمويل الحكومة.

وضعت معظم البلدان قيوداً مشددة على إمكانية اقتراض الحكومة من بنوكها المركزية، خشية ان يؤدي الإفراط في الاقتراض الى التضخم. وتمثل هذه القيود احد المظاهر العامة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديده وتنفيذه للسياسة النقدية. وقد منعت اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٣ بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة في الدول الأعضاء عن طريق اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي، وبدأت، بالفعل، الدول الأوروبية الموقعة على تلك الاتفاقية تعدل-حديثاً- قوانينها بحيث تضمنها نصوصاً تمنع مثل هذا الاقتراض.

ج- حرية استخدام الأدوات النقدية.

إن عدم قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية التي يراها مناسبة، ومن دون حاجة للحصول على موافقة الحكومة، يضعف من استقلالية البنك المركزي. وتتفاوت قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية بين الدول تفاوتاً ملحوظاً، ففي بعض منها يتمتع هذا البنك بحرية كبيرة في مجال استعمال تلك الأدوات وفي بعضها الآخر يتطلب مجرد تغيير بعض منها مثل تغيير متطلبات الاحتياطي القانوني على سبيل المثال الرجوع إلى الحكومة.

خ- الاستقلال المالي للبنك المركزي.

يحتل موضوع الاستقلال المالي للبنك المركزي أهمية خاصة في دراسة علاقة هذا البنك بالحكومة ومدى استقلاله عنها، فاشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على موازنة البنك المركزي قد يشكل في حد ذاته وسيلة غير مباشرة تستعملها الحكومة للتأثير على قرارات البنك المركزي، وذلك عن طريق الحد من قدرته في الحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها .

ح- سلطة الحكومة في تعيين وعزل إدارة البنك المركزي.

في معظم بلدان العالم يتم إسناد مهمة تعيين محافظ البنك المركزي وكبار مسؤوليه الى السلطة التنفيذية (الحكومة) ولا يتعارض ذلك مع استقلالية البنك. ومعنى ذلك ان الاستقلالية لا تتعارض مع قيام الحكومات

بتعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء الهيئات العليا في هذا البنك. غير انه في الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، نجد ان السلطات الحكومية تخضع لقيود ومحددات في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية، لعل أبرزها (١)

(١) ضرورة وجود نسبة من التعيينات لا تتولاها الحكومة، وذلك بهدف الحد من نفوذ الحكومة في هذا المجال ومنعها من الافراد بكافة التعيينات.

(٢) تحديد مدة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا مقارنة بالدورة الانتخابية، وذلك للتقليل من تأثير الحكومة على مجلس إدارة البنك المركزي.

(٣) يشترط الحصول على موافقة البرلمان (السلطة التشريعية في البلد) عند قيام الحكومة بتعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي.

المحور الثاني/ أثر المالية العامة على بعض المتغيرات النقدية

١- التضخم

تتفق جميع المدارس الاقتصادية على أن السياسة المالية هي مجموعة من الاجراءات التي تقوم بها الحكومة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استعمال أدواتها كالإيرادات والنفقات والقروض من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية والتوزيع العادل للدخل والثروات. وفي الدول النامية والتي يكون جهازها الانتاجي غير مرن وغير كفوء وعدم قدرته على استغلال موارده الانتاجية وتمتاز بانخفاض الاستثمار الانتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، مما يقتضي ان التوسع في الطلب النقدي سوف ينعكس تضخماً . وكذلك تتميز هذه الدول بارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة الناجم عن ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود الاقتصادي وكثرة الاعفاءات والتهرب الضريبي من جهة ونمو الانفاق العسكري وعدم ترشيد الانفاق العام من جهة أخرى وارتفاع نسبة الديون الداخلية والخارجية وهذا بدوره سوف يرفع المستوى العام للأسعار (التضخم)^(٢).

٢- سعر الفائدة

يعد معدل الفائدة واحداً من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد القومي، فهو يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من قبل الأف من رجال الأعمال لأنها تؤثر في قراراتهم المختلفة من حيث كيفية اختيار البديل الأفضل لاستخدام أموالهم في مجالات الإذخار والاستثمار المختلفة. من أهم آثار زيادة عجز الموازنة هو ارتفاع معدل الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص. فبالجوء إلى أدوات الدين العام المحلي وما تتضمنه من أدوات الخزينة والسندات الحكومية لسد العجز في الموازنة العامة يحتاج إلى توافر بعض الشروط من اجل نجاحها وفعاليتها مثل توفر الثقة في الحكومة وتوفر معدل فائدة حقيقي موجب ومرتفع نسبياً، بالإضافة إلى توفر سوق نشطة للأوراق المالية. ولهذا تعتمد البلدان المتقدمة على هذه السياسة لسد العجز فيها، لأن تأثيرها محدود على عرض النقد وعلى المستوى العام للأسعار وبالتالي ليس لها أثر تضخمي. ولكن في الدول النامية التي تلجأ إلى هذه الطريقة لسد العجز ولكن لا تتوفر فيها تلك الشروط فتواجهها مشكلة

ارتفاع معدل التضخم وسلبية معدل الفائدة الحقيقي ولحل هذه المشاكل تقوم الدول النامية بزيادة معدل الفائدة الإسمي زيادة ملحوظة وإعفاء فوائد أدوات الدين العام من الضرائب على الدخل للتعويض عن الخسائر الممكنة من ارتفاع مستوى الأسعار^(٣).

٣- سعر الصرف

أن العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع او انخفاض قيمة العملة ويؤدي هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة، ان الموازنة العامة بمختلف بنودها لها، علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات، ويمكن تسليط الضوء على آثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز او الفائض، ولهذا الغرض تركز الدراسة على حالتان ارتفاع وانخفاض سعر الصرف واثارهما على الموازنة العامة وكالاتي^(١):-

أ:في حالة انخفاض أسعار الصرف :- عند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات وبالتالي انخفاض حصيللة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات على المستوردات وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز في الموازنة العامة.

ب:في حالة ارتفاع أسعار الصرف:- أن هناك علاقة بين ارتفاع سعر الصرف وعجز الموازنة العامة أي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار، وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيللة الضرائب على الصادرات و ارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي اثقال كاهل الموازنة العامة ثم ازدياد العجز في الموازنة العامة .

٤-مزايا العملة

يمكن بيان مفهوم مزايا العملة الأجنبية بانه سوق للعملة الأجنبية يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض منها ، وان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسهولة لان عرفقتها ستؤثر على الطلب على العملة الأجنبية (الدولار مثلا) الذي ستنتم عرفقتها سيشبع من السوق وسيكون هذا الإشباع بسعر صرف أعلى وبالتالي يحصل الارتباك في السوق ويكون هذا تمهيداً لتعدد أسعار الصرف، وبالتالي يعرقل اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذها^(٢).

في الدول الريعية تكون الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من موازنة الدولة العامة وتسيطر عليها وزارة المالية (الحكومة) أي تسيطر على العملة الاجنبية (الدولار) وتبيع للبنك المركزي العملة المحلية وتكون نسبة مبيعات ومشتريات العملة مضطربة لانها تتاثر بأيرادات النفط وهي بدورها عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية.

٥-ميزان المدفوعات

المنهج الكنزي يقترح وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي، وارتفاع مستوى الانفاق الحكومي سيخفض مستوى الادخار القومي، وبانخفاض

المدخرات سترتفع سعر الفائدة وفي نظام سعر صرف مرن، سيرفع من طلب الاجانب على العملة المحلية سيرفع هذا بدوره سعر صرف العملة امام العملات الاجنبية ، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات وهذا يؤدي الى عجز بالميزان التجاري، وبالتالي يزداد عجز الحساب الجاري ،وبذلك يؤدي عجز الموازنة الى عجز الحساب الجاري ويتوافق معه وبالتالي عجز ميزان مدفوعات الدولة^(٣). كما يؤدي ارتفاع الدين العام الى حصول عجز بالحساب الجاري والميزان التجاري وبالتالي خلق تشوهات في ميزان مدفوعات الدولة^(٤)

٦- الناتج المحلي الاجمالي

أن لأدوات السياسة المالية أثراً على الناتج المحلي الاجمالي فانخفاض عجز الموازنة العامة يؤدي الى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح في حالة ارتفاع عجز الموازنة تنخفض معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي. وكذلك تؤثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي أذ كلما ارتفعت النفقات العامة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي وكلما انخفضت ينخفض الناتج المحلي الاجمالي^(١). كذلك يؤثر حجم الدين العام في الناتج المحلي الاجمالي بشكل سلبي وايجابي ، فاذا ارتفعت نسبة الدين العام عن (٦٠ %) فهذا يعني ان الاقتصاد الوطني سوف يواجه مخاطر جمة وبالذات اذا استخدم الدين لأغراض استهلاكية غير انتاجية وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. أما اذا استخدم في الانشطة الانتاجية فأن زيادة الدين العام يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي^(٢). كما يؤدي ارتفاع النفقات العامة الى ارتفاع متزايد في الناتج المحلي الاجمالي في حالة توفر مرونة في الجهاز الانتاجي والعكس بالعكس.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

- ١- ينصرف مصطلح الاستقلالية إلى شقين: الأول تعدد قرارات استخدام الأدوات التي يتخذها البنك المركزي مستقلة عن تأثيرات الحكومة، الثاني للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفية الوصول إلى أهدافه، وإن هذا لا يعني أن البنك المركزي يستطيع اختيار أهدافه بنفسه، ففي النظام الديمقراطي يلاحظ انه من المناسب للسلطات السياسية تماماً أن تضع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ومن ثم يتوجه البنك المركزي (الأكثر استقلالية) لمواصلة تحقيقها، وهذا يعني أن البنك المركزي يكون مستقلاً بأدواته وليس مستقلاً بأهدافه.
- ٢- بسبب الظروف السياسية وتقلبات السوق النفطية ووضوح خطر السياسات الاقتصادية العامة السابقة تجددت الهيمنة المالية ليس بصيغتها القانونية بل بفعل الارتباط بين ميزانية البنك المركزي والموازنة العامة.
- ٣- وبما ان وزارة المالية هي المسيطرة على إيرادات الدولة، فهي ايضاً المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي في العراق، اذ تعتبر المورد الرئيس لعناصر الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي التجارة الخارجية).
- ٤- أن عدم الانضباط في المالية العامة وأنعكاسه في عجز سنوي في ميزان المدفوعات هذه حالة اللااستقرار النسبي تدفع الى تخفيض الاحتياطات الاجنبية بصورة تنعكس على السياسة النقدية لتحاول بدورها تقييد المبيعات من النقد الاجنبي.

٥- من الصعب القفز الى إجراءات نقدية مثل تغيير سعر الصرف قبل تحقق مداخل التغيير التمويلي وعبر تعديل المالية العامة.

٦- يمكن تلمس آثار الهيمنة المالية من خلال قيود العجز السنوية في الموازنة العامة أو من خلال ما يمثله هذا العجز من دين داخلي أو خارجي والذي يتمثل أيضاً بالإصدارات من السندات الى جهات غير البنك المركزي (والديون لدى المؤسسات الأخرى) إضافة الى الائتمان الذي يقدمه.

ثانياً:- التوصيات

١. على البنك المركزي العراقي تحديد هدف واحد للسياسة النقدية نظراً لظروف البلد الاقتصادية ، لكي تُتم مساهلة البنك المركزي العراقي حول تحقيق هذا الهدف ولا يتم إلقاء اللوم نحو الأهداف الأخرى في حال تعدد أهداف السياسة النقدية.

٢. على الرغم من أن البنك المركزي العراقي يتمتع بالاستقلالية التشريعية على وفق قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ إلا أن من الواجب عليه التنسيق مع الحكومة لتصبح السياسة النقدية أكثر فعالية.

٣. على القائمين بأعمال المؤسسة النقدية الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية ولاسيما أسعار الفائدة والتضخم وسعر الصرف، لان ذلك سوف يحد من معدلات التضخم ويجعل العراق بيئة استثمارية ملائمة.

٤. أن يقوم البنك المركزي العراقي بأخذ معدلات التضخم بالحسبان عند تحديد أسعار الفائدة الاسمية لكي تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة. أي أن تكون أسعار الفائدة عامل جذب للمستثمرين الذي يهدف بدوره إلى تحقيق عوائد مالية.

٥. على السلطة التشريعية عدم التدخل في شؤون البنك المركزي العراقي (من خلال تحديدها المبالغ التي تباع في مزاد العملة اليومي) إلا على وفق ما حدده قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ في منح الحرية والاستقلالية للبنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية وأن تقتصر وظيفة البرلمان على مساهلة وتعيين المحافظ على وفق ترشيح الحكومة.

المصادر:

١. محمد عبد الله العربي ، اصول عم المالية العامة والتشريع المالي ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص(٧٧-٧٨)
٢. زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص٢٤٨.
٣. فلاح حسن ثويني ، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص١.
٤. سهام محمد السويدي ، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٧.
٥. Carl E. Walsh, Central bank independence, University of California, Santa Cruz, USA, Web, ٢٠٠٥, P٣
٦. محمد دويدار، أسامة الفولي، "مبادئ الاقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٣، ٢٧٥.
٧. Dumiter, Florin Cornel. "Central Bank Independence and Inflation Targeting. The Case of Romania." Romanian Economic Journal (٢٠٠٩) p١٢
٨. منصورى زين ،ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، ديسمبر ٢٠٠٤، جامعة الشلف، مداخله حول استقلالية البنك المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية، ص ٤٢٥-٤٢٦.

٩. T T Mboweni, Central bank independence(Speech by Mr T T Mboweni, Governor of the South African Reserve Bank, at the Reuters Forum Lecture, held in Johannesburg, on ١١ October ٢٠٠٠)pp.٣.٤
١٠. بحوصي مجذوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقروض"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة يشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١٦، ٢٠١٢، ص ٩٤.
١١. رمضان صديق، النقود والبنوك والسياسة النقدية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦١.
١٢. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٠٥.
١٣. عزوز علي، "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة"، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" ٢٠٠٨، ص ٤.
١٤. احمد ابراهيمي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب موزعون ناشرون، كربلاء، ٢٠١٥، ص ٢٨٥.
١٥. أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، ٢٠٠٥، ص ٢٣٤.
١٦. غسان العياش، "المصرف المركزي والدولي، في التشريع العربي والدولة"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد ٣٧، ١٩٩٨، ص ٣٤.
١٧. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٨١.
١٨. نعيم صباح جراح، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ٤٠.
١٩. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٧٥.
٢٠. سهير معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة / جامع حلوان، ٢٠٠٢، ص ٨.
٢١. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج ٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٧٩.
٢٢. هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص ٣٧.
٢٣. محمود بونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٣٥٠.
٢٤. يوسف حسن يوسف، مصدر سابق، ص ١٨٢.
٢٥. أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مصدر سابق، ص ٢٥٠.
٢٦. لمزيد من التفاصيل حول مقاييس (معايير) استقلالية البنك المركزي ينظر:
٢٧. Thomas F. Cargill and Gerald P. O'Driscoll, Jr, Measuring Central Bank
٢٨. Independence, Policy Implications, and Federal Reserve Independence, University of Nevada, USA, ٢٠١٢
٢٩. خلف محمد الجبوري دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد ٢٣، ٢٠١١، ص ٧٨.
٣٠. ازاد احمد حسين الدوسكي، سمير فخري الوائلي، مصدر سابق، ص ١٠٣.
٣١. ابراهيم صالح العُمر، محمد عبدالهادي العلاوين واخرون، (أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (١٩٩٦-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد ٤٠، العدد ١٣، ٢٠١٣، ص ٥.
٣٢. سردار عثمان خدر باداوة يبي، هيو عثمان اسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كردستان- العراق للمدة ١٩٩٧- ٢٠١٣، مجلد ٧، عدد ٢٠١٥، ١٣، ص ٢٤٠.
٣٣. سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠١٣- ٢٠٠٣ باستخدام نماذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد الثالث عشر، العدد ستة وثلاثون، ٢٠١٥، ص ٥٠.
٣٤. شائوش نصيرة، العلاقة بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٦)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦، ص ٨٢.
٣٥. راضي محمد العضائمة، حسن عبدالرحمن العمرو واخرون، هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (١٩٨٠-٢٠٠٩)، مجلة العلوم الادارية، مجلد ٤٢، العدد ٢٠١٥، ص ٤.
٣٦. مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الثامن، ٢٠١٠، ص ١٧٠.
٣٧. راضي محمد العضائمة، المصدر نفسه، ص ٥.